

Distr.: General  
16 April 2012  
Arabic  
Original: Spanish

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض  
الوزاري السنوي

### مذكرة شفوية مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتتشرف بأن تحيل طيه التقرير الوطني لإكوادور المعنون "توفير العمل اللائق من أجل العيش الكريم في إكوادور" (انظر المرفق).

وسيشكل التقرير الوطني الآنف الذكر أساس العرض الوطني الطوعي الذي ستقدمه إكوادور خلال الاستعراض الوزاري السنوي المزمع إجراؤه في إطار الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠١٢ بشأن الموضوع المعنون "تعزيز القدرات الإنتاجية، والعمالة، وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومنصف ومستدام على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية".

وستغدو البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة ممتنة لو عملتم على تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها كوثيقة من وثائق المجلس في إطار البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت.

\* E/2012/100



الرجاء إعادة استعمال الورق

180512 180512 12-29571 (A)



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل عام ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي من البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة  
تقرير وطني مقدم لأغراض العرض الوطني الطوعي لإكوادور إلى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة  
توفير العمل اللائق من أجل العيش الكريم في إكوادور

موجز

في عام ٢٠٠٨، جاء إقرار دستور جمهورية إكوادور بعد طرحه للاستفتاء ليشكل عقداً جديداً لصيغة تعايش يكون فيها تحقيق العيش الكريم هو الهدف المنشود من العمل الإنمائي، حيث تعرّف المادة ١ من الدستور إكوادور بأنها دولة يحكمها الدستور ويسودها القانون والعدالة، وهكذا نشأت رؤية جديدة للنظام الاقتصادي. ويعطي هذا المبدأ الدستوري إشارة الانتقال من اقتصاد السوق الاجتماعي إلى نظام اقتصادي اجتماعي وتضامني يتخذ من الإنسان موضوعه وغايته، يهدف إلى ضمان تهيئة وإعادة تهيئة الظروف المادية وغير المادية الكفيلة بتحقيق العيش الكريم للجميع. ومن ثمة، فإن النظرة إلى العمل أصبحت تمتد إلى أبعد من جانبه الاقتصادي الصرف.

فواجب الدولة هو أن تكفل ليس فرص العمل فحسب، وإنما أيضاً العمل الذي يضمن عيشاً كريماً للعمال يوفر لهم أجوراً عادلة في كنف بيئة عمل صحية، ويمنحهم جميع استحقاقاتهم، ويدع لهم كذلك متسعاً من الوقت لعيش حياتهم الأسرية والتمتع بأوقات فراغهم.

والرؤية الوطنية للعمل تتجاوز إتاحة فرص العمل وديناميات سوق العمل. فالعمل ينظر إليه باعتباره عنصراً لتحقيق الذات، ومن ثم، يساوي الدستور الإكوادوري بين مختلف أشكال العمل، سواء تعلق الأمر بعمل لدى الغير، أو عمل مستقل؛ أو بنشاط لتحقيق اكتفاء ذاتي، أو لتقديم رعاية شخصية؛ أو بعمل تطوعي، أو مجتمعي، أو اجتماعي، أو تضامني. وسجل في السنوات الأخيرة تقدم ملحوظ في أعمال الحق في العمل. فقد أمكن حتى عام ٢٠١٠ الاحتفاظ بمعدل البطالة في حدود ٥ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً، وأمکن الاحتفاظ به في عام ٢٠١١ في حدود ٤,٢ في المائة.

وانخفض معدل العمالة الناقصة من ٥٩,٨ في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٤,٧ في عام ٢٠١١؛ وانخفض معدلها في أوساط الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ عاماً)

بست نقاط مئوية. وارتفع معدل شمول الضمان الاجتماعي، وارتفع معه عدد المشمولين بضمانات التمتع بأجر لائق. وارتفعت نسبة المشمولين بالتأمين الصحي في الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ بتسع نقاط مئوية.

وأنشئت آليات ملزمة تكفل للعمال حقوقهم، وطرحت على الاستشارة الشعبية دعوة إلى تجريم إخلال رب العمل بالتزاماته تجاههم. ووضعت حوافز لتهيئة فرص عمل جديدة وتحسين الأجور. وبموجب أحكام الدستور، ألغي العمل في السمسرة على توظيف العمالة. وتتجلى جميع أوجه هذا التقدم المحرز صوب إعمال الحق في العمل والعمل اللائق، من خلال انخفاض مستويات الفقر وظهور نمو اقتصادي منصف في إكوادور.

ويعرض هذا التقرير الوطني المكاسب الوطنية بشأن موضوع العمل، ويتطرق من ثم، إلى ما استجد في الظروف المعيشية للإكوادوريين من تحسينات تساعد على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مع التركيز بوجه خاص على الهدف ١ "القضاء على الفقر المدقع والجوع".

## مقدمة

- ١ - جاء إقرار الدستور الجديد لإكوادور في عام ٢٠٠٨ إيذانا بتحول نوعي في نموذج النظام الاقتصادي. فالمبدأ الدستوري يعطي إشارة الانتقال من اقتصاد السوق الاجتماعي إلى نظام اقتصادي اجتماعي وتضامني يسلم بأن الإنسان هو موضوعه وغايته، يهدف إلى ضمان هئية وإعادة هئية الظروف المادية وغير المادية الكفيلة بتحقيق العيش الكريم للجميع.
- ٢ - وفي هذه الرؤية الجديدة التي تركز على الإنسان، يشكل العيش الكريم المحور المفصلي لأحكام الدستور والرؤية التي يقوم عليها التخطيط الاستراتيجي للبلد المكرس في الخطة الإنمائية الوطنية.
- ٣ - ومن ثم، فإن العمل يعنى أكثر من مجرد الحصول على فرصة عمل. وهو أمر مسلم به بوصفه حقا اجتماعيا وعنصرا لتحقيق الذات، لا في مجال إنتاج السلع والخدمات للسوق فحسب، بل وكذلك في العمل الإنجابي وتقديم الرعاية الشخصية، وفي أي عمل جماعي ومجتمعي، وذلك ضمن الاعتراف الكامل بمختلف أشكال تنظيم الإنتاج.
- ٤ - وتسترشد الخطة الوطنية للعيش الكريم، وهو الاسم الذي اعتمده الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، بالتوجهات والمبادئ الدستورية المحسدة على المستوى العملي في ١٢ هدفا وطنيا، وذلك في سياق نظام لإدارة وتقييم السياسة العامة في ضوء كل هدف من تلك الأهداف. ويتعلق الهدف الوطني المتصل مباشرة بموضوع العمل بكفالة إتاحة عمل أيا كان شكله ما دام عملا مستقرا ولائقا لقاء أجر عادل.
- ٥ - ويعرض هذا التقرير المبادئ التوجيهية لبرامج السياسة العامة المتعلقة بالعمل والتقدم المحرز في هذا المجال والتحديات التي ما زال يتعين على إكوادور تذليلها.

## العمالة وحقوق العمل في إطار الالتزامات الدولية لإكوادور

- ٦ - تنص أحكام الدستور على إعمال الحقوق المبينة في الدستور، وفي الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وجميع الصكوك الأخرى المنبثقة عن كرامة الأفراد والشعوب والمجتمعات والأمم، والتي هي حقوق لا بد منها لتحقيق انعتاقهم الكامل.
- ٧ - وإكوادور دولة موقعة على الاتفاقات الدولية المصدق عليها في إطار الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان الحق في العمل اللائق. فالتوقيع والتصديق على صكوك رئيسية كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إنما يبرز للعيان حرص إكوادور على تنفيذ التدابير التشريعية والسياسية والقضائية ذات الصلة

باستيفاء الشروط والالتزامات المنصوص عليها في الصكوك الدولية، وبالتالي ضمان التنفيذ الكامل للالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه في مجال الحق في العمل.

٨ - ثم إن إكوادور طرف أيضا في الاتفاقيات الدولية للتصدي لأشكال العمل الجبري واستغلال العمال والاتجار بالأشخاص، والتي تؤثر على فئات في حاجة ماسة إلى رعاية عاجلة كالأطفال والمراهقين والشباب والفلاحين وأبناء الشعوب الأصلية والمهاجرين. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة باتفاقيات العمل التي وقعتها إكوادور.

## مكانة العمالة في الدستور والخطة الوطنية للعيش الكريم: المبادئ التوجيهية للبرامج

٩ - يشكل الحصول على فرصة عمل عاملا من عوامل تحقيق المساعدة الاندماج الاجتماعي وعنصر من عناصر الحد من الفقر، وكسر الحلقة المفرغة لاستمرار انتقاله من جيل إلى آخر. ويكفل الدستور الإكوادوري الحق في العمل، ويسلم به هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية، وبضرورة تقدير مختلف أشكال العمل، بما فيها العمل لتحقيق اكتفاء ذاتي، أو تقديم رعاية إنسانية.

١٠ - فأحكام الدستور المتعلقة بالعمل تغطي جميع المبادئ المبينة في الالتزامات الدولية، غير أن أبعاد هذه الأحكام وترجمتها في سياسة عامة ملموسة من خلال الخطة الإنمائية الوطنية يجعلها أوسع نطاقا من الاتفاقيات، باعتبارها أحكاما تحمل عناصر ابتكارية تتفق مع الرؤية الوطنية للعيش الكريم.

١١ - فالخطة الوطنية لتحقيق العيش الكريم التي هي حلقة الوصل بين مبادئ الدستور وبرامج السياسة العامة، تعلن أن هدفها الوطني هو كفالة الحصول على عمل أيا كان شكله ما دام عملا مستقرا ولائقا لقاء أجر عادل. ولا تشكل هذه الخطة حلقة وصل بين تلك المبادئ وبرامج السياسة العامة فحسب، بل تشكل كذلك منهاجا لمتابعة التقدم المحرز في هذا المجال من جميع جوانب موضوع العمل الحكومي، ومن ذلك على سبيل المثال رصد التقدم المحرز في توفير فرص العمل وجودة العمل، والالتحاق بسوق العمل، وكفالة حقوق العمال، والكل ضمن سياسات وأهداف تقرّر بالنسبة للخطة الإنمائية الوطنية للعيش الكريم أن يكون عام ٢٠١٣ الموعد المستهدف لبلوغها.

**الهدف الوطني ١: تعزيز المساواة وتماسك المجتمع وتكامله ووحدته ووحدته أراضيه في كنف التنوع.**

### السياسة:

- تشجيع الاندماج الاجتماعي والاقتصادي مع التركيز على منظور مراعاة للفروق بين الجنسين والثقافات والأجيال لتهيئة الظروف المواتية لتحقيق التكافؤ.
- **الهدف الوطني ٦:** كفالة الحصول على عمل أيا كان شكله على أن يكون عملا مستقرا ولائقا لقاء أجر عادل.

### السياسات:

- تقدير جميع أشكال العمل، وتهيئة ظروف العمل اللائق وضمان إعمال حقوق العمال.
- تشجيع الاعتراف بالعمل للحساب الخاص، وفي تقديم رعاية إنسانية أو أسرية، والعمل لتحقيق اكتفاء ذاتي، وكذلك إحداث تغييرات جذرية في الظروف المحيطة بهذه الأشكال من العمل.
- تشجيع الدخول في شراكات كأساس لتحسين ظروف العمل وخلق فرص عمل جديدة.
- التشجيع على دفع أجور عادلة بعيدا عن أي تمييز بما يضييق الفجوة بين تكلفة سلة السلع الأساسية والمرتب الأساسي.
- تشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحافظ على فرص العمل القائمة، والتشجيع على خلق فرص عمل جديدة، والتخفيض التدريجي لمعدلي العمالة الناقصة والبطالة.
- تهيئة ظروف وبيئات عمل آمنة وصحية وشاملة وغير تمييزية ومواتية بيئيا.
- تعزيز عمليات التدريب - والتأهيل المهني.
- تهيئة الظروف المناسبة لأغراض إعادة إدماج المهاجرين العائدين إلى إكوادور في دوري العمل والإنتاج وحماية حراك العمال.
- ١٢ - وعززت أيضا في التشريعات الوطنية<sup>(١)</sup> ضمانات العمل والحقوق الاقتصادية المنصوص عليها في الدستور والمكرسة في الخطة الوطنية للعيش الكريم.

(١) من ذلك مثلا، قانون العمل، وقانون الطفل، وقانون تنظيم الخدمة المدنية (بدأ نفاذه منذ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠)؛ والحكم ٨ من أحكام الدستور الذي يحظر السمسرة على توظيف العمال، والوساطة في إيجاد فرص العمل، والتعاقد لقاء أجور العمل بالساعة (بدأ نفاذها منذ أيار/مايو ٢٠٠٨)؛ وقانون الإنتاج والتجارة والاستثمارات، وغيره من القوانين.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ من إضفاء الطابع الديمقراطي على وسائل الإعلام، وفي توزيع (إعادة توزيع) الثروة وتنويع أشكال الملكية والتنظيم، استراتيجية لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣، وذلك باتباع المبادئ التوجيهية التالية:

- خلق فرص العمل المنتج والاعتراف بما للعمل من قيمة اجتماعية وأخلاقية، وتبادل المعارف، والوصول إلى الأسواق والمعلومات
- دعم سبل الوصول إلى مختلف أشكال الملكية الخاصة أو العامة التي تستوفي الشروط الكفيلة بجعلها تؤدي المهمة الاجتماعية المتعلقة بتأمين السيادة الغذائية، وتوزيع (إعادة توزيع) الثروة وخلق فرص العمل.

١٤ - أما الالتزامات التي حددتها الدولة في الدستور وجسدها في المبادئ التوجيهية للسياسة العامة المتبعة في إطار الخطة الإنمائية الوطنية للعيش الكريم، والالتزامات المبينة في الصكوك الدولية، فهي تتخذ شكل سياسات وبرامج ومشاريع موزعة على خطط قطاعية وأخرى بحسب المناطق.

١٥ - وفيما يتعلق بمجال العمل، يعهد بالخطط ذات الصلة إلى المجلس المعني بالإنتاج والعمالة والقدرة على المنافسة، ومجلس التنمية الاجتماعية، ومجلس السياسة الاقتصادية حيث تسند إلى هذه المجالس تباعاً خطة تحويل نموذج الإنتاج، وخطة التنمية الاجتماعية، وخطة السياسة الاقتصادية للعيش الكريم.

١٦ - ففي خطة تحويل نموذج الإنتاج، تمثل هذه السياسة العامة المتبعة في مجال العمل مسألة شاملة، حيث إنها سياسة تتخذ من العمل اللائق ركناً من أركانها باعتبار أن نموذج الإنتاج المذكور يتطلب أيضاً بناء علاقات بين رأس المال والعمل تعتبر فيها المبادئ الدستورية عنصراً يعزز التنمية البشرية على نحو يكفل إرساء الأسس المادية لتحقيق الحياة الكريمة، وتوسيع نطاق الفرص الفردية والاجتماعية.

١٧ - أما الخطة الاجتماعية، فهي خطة تنتهج فيها سياسة لتطوير الاقتصاد الشعبي التضامني وتعزيزه بما يحوله إلى دعامة من دعومات تحقيق التنمية الداخلية وخلق فرص العمل اللائق.

## التقدم المحرز في الثورة المدنية في مجال توفير فرص العمل اللائق وتقدير العمل أيا كان شكله

### سوق العمل

١٨ - بالنسبة لموضوع الحصول على فرص العمل، أحرز تقدم كبير في السنوات الخمس الماضية. فقد ارتفع معدل العمالة الكاملة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١١ من ٣٤,٢ في المائة إلى ٤٠,٥ في المائة، بينما انخفض معدل العمالة الناقصة من ٥٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٤,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وظلت معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ في حدود ٥ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا. وفي عام ٢٠١١، انخفض إلى ٤,٢ في المائة نتيجة الانتعاش الملحوظ الذي سجل ابتداء من عام ٢٠٠٩، بعد أن بلغ معدل البطالة في سياق الأزمة الدولية، ٦,٥ في المائة.

الشكل الأول

العمالة الكاملة، والعمالة الناقصة والبطالة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والتعداد. الدراسة الاستقصائية الوطنية للبطالة والعمالة الناقصة في المناطق الحضرية. إعداد: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

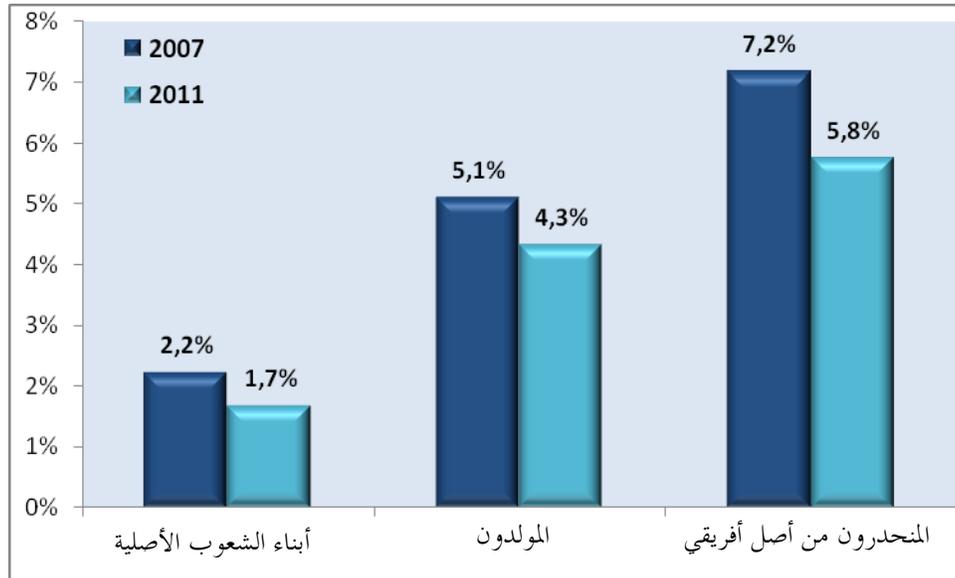
١٩ - وانخفض معدل العمالة الناقصة بين الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٢٩ عاماً)، بنسبة ست نقاط مئوية.

٢٠ - ومن البرامج التي ساهمت في توظيف الشباب، هناك برنامج "عملي الأول" المتعلق بتمكين خريجي الجامعات من تلقي دورات تدريبية داخل شركات القطاع العام والقطاع الخاص لإكسابهم الخبرات الكفيلة بإعدادهم لخوض معترك الحياة المهنية عملاً بأحكام الدستور التي تنص على أن الشباب عامل استراتيجي في تحقيق تنمية البلد، وعلى ضرورة التشجيع على إلحاقهم بعمل يمارسونه في ظل شروط عادلة ولائقة، والتركيز في ذلك على تدريبهم، وضمان حصولهم على عملهم الأول وتعزيز مهاراتهم في مباشرة الأعمال الحرة.

٢١ - ثم إنه يمكن أيضاً تلمس التقدم المحرز في مؤشرات إتاحة فرص العمل وفقاً للتحديد الذاتي للهوية الإثنية. ففيما يتعلق بأبناء الشعوب الأصلية على سبيل المثال، انخفض معدل البطالة من ٢,٢ في المائة إلى ١,٧ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١؛ وانخفض هذا المعدل بين سكان إكوادور المنحدرين من أصل أفريقي من ٧,٢ في المائة إلى ٥,٨ في المائة، وانخفض في حالة السكان المولدين من ٥,١ في المائة إلى ٤,٣ في المائة.

الشكل الثاني

معدلات البطالة وفقاً للتحديد الذاتي للهوية الإثنية



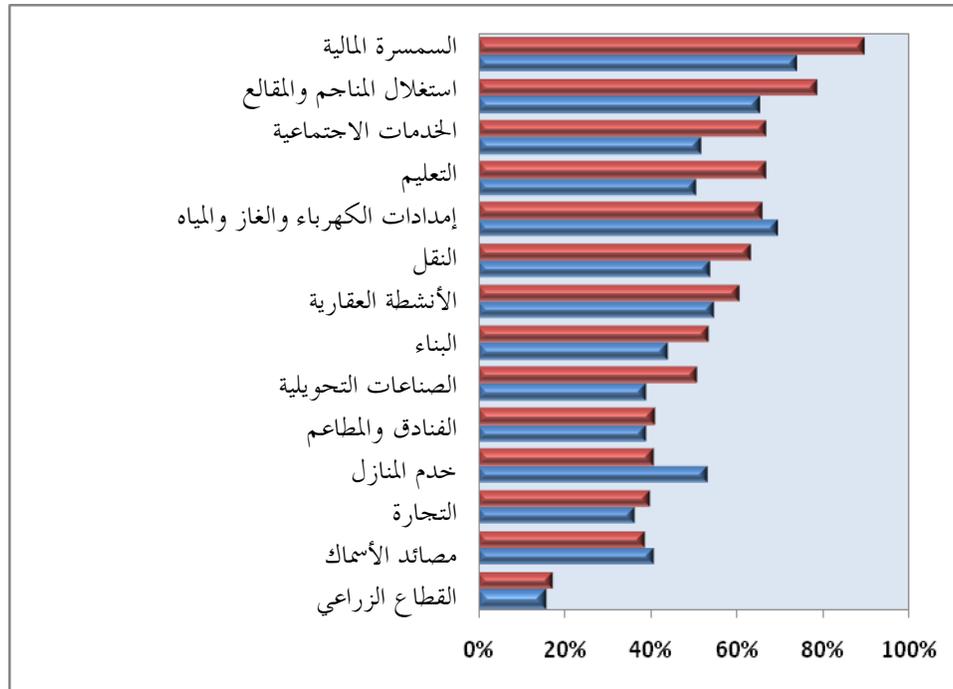
المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والتعداد. الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمل والبطالة والعمالة الناقصة في المناطق الحضرية.

إعداد: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

٢٢ - ويجدر بالذكر أيضا أنه أحرزت أيضا نتائج إيجابية في مؤشر إتاحة فرص العمل حسب القطاعات الاقتصادية. فقد ارتفع في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١١ معدل العمالة الكاملة في جميع القطاعات باستثناء قطاع مصائد الأسماك (انخفض بنقطتين مئويتين)، وفي إمدادات الكهرباء والمياه (انخفض بنسبة ٣,٧ نقاط) وخدم المنازل (انخفض بنسبة ١٢,٦ نقطة). وارتفع معدل العمالة الكاملة في قطاعات مثل التعليم، والسمسة المالية، والصناعات التحويلية بأكثر من عشر نقاط مئوية.

الشكل الثالث

معدلات البطالة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ و عام ٢٠١١



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والتعداد. الدراسة الاستقصائية الوطنية للبطالة والعمالة الناقصة في المناطق الحضرية.

إعداد: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

### الأجر اللائق والضمان الاجتماعي

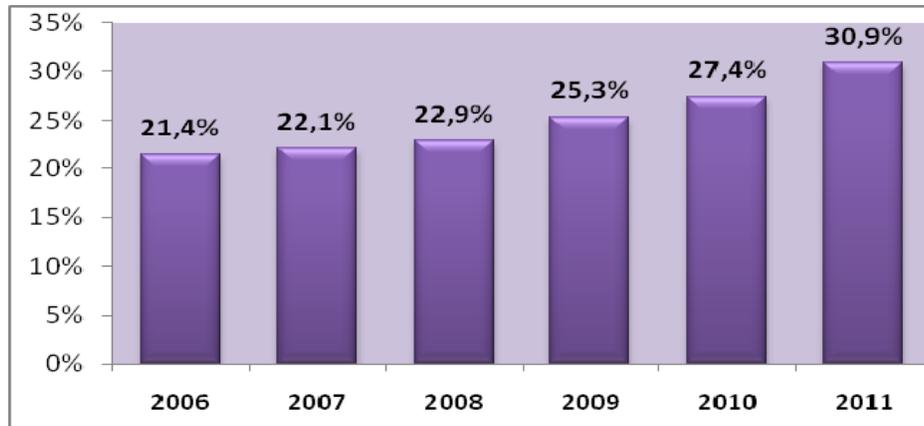
٢٣ - تحسنت ظروف العمل بشكل ملحوظ حيث تحققت نتائج ملموسة ومرئية في هذا المجال. فقد أصبحت السمسة في توظيف العمال (التي أدت إلى خلق فرص عمل هشة) منافية للقانون، وتم تعزيز رصد إعمال حقوق العمال، ولا سيما في قطاعات سكانية نشطة

اقتصاديا همشت في الماضي كخدم المنازل. وفتحت في شبكة الشراكات الاجتماعية لتوفير فرص العمل مواقع لإسداء المشورة لمتسبها من تلك القطاعات ومساعدتهم في إيجاد فرص العمل اللائق، إضافة إلى تزويد برامج الإدماج الاقتصادي والاجتماعي بخدمات تقديم المشورة، والمشورة القانونية، والتدريب، وإصدار الشهادات المهنية والتوجيه الطبي. ولما كان سوق العمل لا يوفر هذه الخدمات على النحو الكافي، فقد تكفلت الدولة بتقديمها، مستفيدة في ذلك من انخفاض تكلفة تقديمها الناشئ عن وفورات الحجم، وهو ما يؤدي في خاتمة المطاف إلى بلوغ الهدف المتمثل في الحد من الاختلالات المسؤولة عن أوجه عدم كفاءة سوق العمل.

٢٤ - وتتضح هذه الجهود من التحسن الملحوظ في نوعية فرص العمل. فقد ارتفع الدخل الحقيقي للعمال، وهو ما ضيق على نحو مطرد الفجوة بين تكاليف سلة السلع الأساسية والأجر الأساسي. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كانت نسبة تكاليف سلة السلع الأساسية إلى الدخل الأسري الشهري ٣٤,١ في المائة، مقابل نسبتها البالغة ١٤,٨ في المائة في كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١١. أما فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، فقد ارتفع المستفيدون منه كثيرا حيث زادت نسبة المستفيدين من ٢١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٣١ في المائة في عام ٢٠١١.

الشكل الرابع

#### النسبة المئوية للمستفيدين من استحقاقات الضمان الاجتماعي



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والتعداد. الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمل والبطالة والعمالة الناقصة في المناطق الحضرية.

إعداد: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

٢٥ - وفيما يتعلق بسياسة الأجور، نفذت إجراءات تذهب إلى أبعد من الحد الأدنى للأجر القانوني. فقد أدرج في عام ٢٠١٠ في التشريعات الوطنية حكم ينص على صرف أجر لائق يغطي على الأقل الاحتياجات الأساسية للعامل وأفراد أسرته<sup>(٢)</sup>. ويعمق الإطار القانوني الساري تطبيق هذا الحكم المنصوص عليه في الدستور، حيث إنه يحدد السياسات الهيكلية الكفيلة بإعمال حقوق العمال. وقد يبدو هذا القول متناقضا من وجهة النظر الاقتصادية السائدة؛ غير أنه سيبدو متسقا إذا ما أخذ في الاعتبار أن الأمر يتعلق هنا بمواجهة سوق لم تكن حققت نتائج فعالة، وتحتاج إلى أن تدخل عليها إصلاحات هيكلية. فمخططات من قبيل الاستعانة بنظام السمسرة على توظيف العمال بدلا من الإسراع في تحسين كفاءة سوق العمل وتسهيل إدماج العمال فيها، إنما تقطع ارتباط الأجر بإنتاج المؤسسة بوصفها وحدة تنظيمية.

## عمالة الأطفال، وحقوق العمال في الخارج، والاعتراف بأعمال الرعاية الشخصية

### العمل الإنجابي والعمال المتزلي وأعمال الرعاية الشخصية

٢٦ - من التحولات التي قطعت مع الماضي، اعتبار الدستور الجديد لإكوادور ابتداء من عام ٢٠٠٨ العمل غير المدفوع الأجر في تقديم رعاية إنسانية أو لتحقيق اكتفاء ذاتي عملا منتجا. وتنص أحكام الدستور أيضا على أن تعمل الدولة على تعزيز تقاسم الرجل مع المرأة الأعباء المتزلية والمسؤوليات الأسرية. ومن المكاسب التي تحققت في هذا الصدد، حماية حق المرأة في العمل، وإجازة الأمومة، وإجازة الرضاعة، وإجازة الأبوة التي أصبحت الآن حقا مكفولا.

٢٧ - وفي عام ٢٠١٠، استهلكت حملة العمل اللائق لخدم المنازل، وهي حملة للتعريف بحقوق وواجبات خدم المنازل ومخدوميهم تكفل لخدم المنازل حقوق العمل الأساسية كالأجر اللائق والضمان الاجتماعي. ونظمت حملات لمراقبة تنفيذ هذه الترتيبات والتحقق من الامتثال لها وتوقيع الغرامات المنصوص عليها في حالة مخالفتها. وهكذا، فقد تجاوز متوسط نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي على خدم المنازل نسبة الضمان الوطني في عام ٢٠١١، حيث بلغت ٣٨,٦ في المائة، أي بزيادة كبيرة عن معدل التغطية الذي لم يكن في عام ٢٠٠٦ يزيد عن ١٥ نقطة مئوية.

(٢) القانون الأساسي للإنتاج والتجارة والاستثمار.

## بعثة مانويلا اسبيخو للتضامن وقسائم خواكين غاليجوس لارا للمساعدة المالية

٢٨ - من العلامات الفارقة المستجدة في السياسة العامة في مجال العمل، اعتراف الدولة بالعمل المتمثل في تقديم رعاية شخصية، ولا سيما رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة كالأشخاص ذوي الإعاقة. ولقد اتسعت دائرة إشعاع حملة مانويلا اسبيخو التي يقودها مكتب نائب رئيس الجمهورية لتشمل المنطقة بأسرها، حيث إنها تمثل أحد أهم برامج الحكومة وعملية ابتكارية تسلم بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسلط الأضواء عليهم وعلى دور الدولة من ناحية، وعلى العمل المتمثل في تقديم رعاية لأشخاص ذوي إعاقة من ناحية أخرى. ذلك أنه بعد الانتهاء من تعداد حالات الإعاقة في البلد وتحديد مواقعها على الأرض، أجري من خلال دراسة بيولوجية ونفسية واجتماعية وجينية، توزع أكثر من اثني عشر ألف قسيمة مساعدة مالية غير قابلة للاسترداد تعرف باسم قسائم بونو خواكين غاليجوس للمساعدة على مقدمي خدمات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك في إطار نظام تقاسم المسؤوليات تعطى فيها الأولوية في توزيعها إلى مقدمي خدمات الرعاية إلى أشخاص ذوي إعاقة حادة ومستديمة والتركيز في ذلك على الفئات المهمشة من سكان المناطق الريفية والحضرية.

## عمالة الأطفال

٢٩ - في ما يتعلق بعمالة الأطفال، سجل تقدم صوب بلوغ الهدف الوطني لتخفيض النسبة المثوية لعدد الأطفال الذين يعملون ولا يرتادون المدارس ممن تتراوح أعمارهم بين ٨ أعوام و ١٥ عاما إلى ٠,٧ في المائة. وقد وصلت هذه النسبة في عام ٢٠٠٨ إلى ٢,٩ في المائة، ثم انخفضت في عام ٢٠١١ إلى ١,٥ في المائة.

٣٠ - وتنفذ الحكومة الوطنية مشروع القضاء على عمالة الأطفال. وبغية تنفيذه على نحو منسق وواضح، أنشئت لجنة سياسية وتقنية مشتركة بين المؤسسات تعنى بالقضاء على عمالة الأطفال شاركت فيها عدة مؤسسات عامة وخاصة بعضها يعمل على الصعيد الوطني وبعضها الآخر يعمل على صعيد محلي.

٣١ - وشملت إحدى أولى التدخلات عمالة الأطفال في مقالب القمامة. وقد وصل عدد الأطفال المنتشليين من هذه الحالة حتى عام ٢٠١١ إلى ١٦٠ ٢ طفلا ومراهقا، حيث أمنت لهم سبل الاستفادة من عدة فرص كبرامج التعليم والرعاية الصحية وبرامج الترفيه الآمنة وما إلى ذلك. ولم يعد أي منهم إلى عمله السابق، وأمكنهم جميعا الحصول على فرص عمل جديدة لتحسين نوعية حياتهم.

٣٢ - وتم إقرار بروتوكول بشأن ما يمكن إجراؤه في المستقبل من تدخلات لفائدة غيرهم ممن يعملون في ظروف مماثلة<sup>(٣)</sup>.

### حقوق العمال بالخارج

٣٣ - وهناك إنجاز تاريخي وابتكاري آخر في مجال العمل يتمثل في الاعتراف بحقوق العمال الإكوادوريين في الخارج. فقد عقد في عام ٢٠١١ اتفاق بين جمهورية إكوادور ومملكة إسبانيا لضمان الأمن الوظيفي يعطي للعمال الإكوادوريين استحقاقات الضمان الاجتماعي في الأراضي الإسبانية والعكس بالعكس على أساس المعاملة بالمثل.

### سياسات التمييز الإيجابي لفائدة العمال ذوي الإعاقة

٣٤ - عززت الحكومة من خلال تدابير التمييز الإيجابي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة فرص التحاق هؤلاء بسوق العمل وإعمال حقوقهم. ونفذت كذلك تدابير في القطاع العام تكفل الأخذ بمبدأ عدم ممارسة التمييز فيه، وكفالة شروط التكافؤ في فرص الالتحاق بسوق العمل، حيث وفرت لهم الأدوات اللازمة وغيرها من الوسائل الأخرى لممارسة الأنشطة المناسبة لهم، وذلك اعترافاً منها بقدراتهم.

### تعزير هياكل احتضان المواهب البشرية

٣٥ - من خلال البرامج الوطنية لمنح تمويل دراسات المرحلة الثالثة والرابعة بالكامل في أفضل الجامعات في العالم، تكفل الدولة تعزير هياكل احتضان المواهب البشرية التي تعتبر بمثابة مادة خام لا غنى عنها في إدارة المعارف التي من شأنها أن تعزز القدرات التنافسية لدى العمال.

### الاقتصاد الشعبي والتضامني بوصفه عنصراً من عناصر توفير فرص العمل

٣٦ - تتمثل إحدى سمات السياسة الوطنية العامة في التسليم بأن الاقتصاد الشعبي والتضامني عنصر هام في إيجاد فرص العمل<sup>(٤)</sup>. فقد كان ينظر إلى النظام الاقتصادي بمعزل

(٣) المصدر: وزارة شؤون العمل.

(٤) يتعلق الأمر هنا باقتصاد اجتماعي تضامني من حيث أنه اقتصاد تتولى فيه "جميع المؤسسات الاجتماعية بلورة قيم وقواعد وممارسات يغلب عليها الطابع التضامني، في أشكال التنظيم الاقتصادي، العامة والحكومية، والمؤسسية والخاصة، والشعبية والتضامنية، وأشكاله المختلطة؛ مما يؤدي إلى إيجاد حل قوامه التكافؤ والكفاءة الاجتماعية، والمساواة في كنف التنوع والعدالة لمسألة الإنتاج وتوسيع القواعد المادية المطلوبة لتوسيع قاعدة إعادة الإنتاج. بما يعود بالنفع على الظروف المعيشية للجميع، وذلك في أجواء تسودها حرية الرأي تشترك فيها في الأراضي الوطنية وانطلاقاً منها أجيال المستقبل وتراعى فيها العوامل الطبيعية".

عن البيئة الاجتماعية، وكانت السياسات العامة خاضعة لتلك النظرة. ومن ثم، فقد كانت أوجه عدم المساواة الناشئة عن هيكل النظام الاقتصادي تعالج من خلال تدابير تشجع الروح الاتكالية وتفتقر إلى رؤية شاملة للخصائص الهيكلية للنظام الاقتصادي لا تنفصم عن الزخم الاجتماعي العام، ولا ينفصم عنها.

٣٧ - ويقطع الدستور الجديد مع نموذج النظام الاقتصادي والاجتماعي وهيكله، ومع دور الدولة فيه. فقد عززت السياسة العامة للدولة الاستهلاك وإعادة التوزيع، والإنتاج والتوزيع في آن معا (وزارة تنسيق التنمية الاجتماعية، ٢٠١٠). فالدولة في إكوادور، باعترافها بمختلف أشكال تنظيم الاقتصاد جزءا من النظام الاقتصادي، إنما تكون قد حققت نقلة نوعية نحو إحلال نظام اقتصادي يتخذ من الإنسان موضوعه وغايته، تفتح به باب الاقتداء به لسائر بلدان المنطقة.

٣٨ - وفي هذا الصدد، فإن الاعتراف بأن العناصر الفاعلة في الاقتصاد الشعبي والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وهي عناصر عادة ما تكون مغيبة في السياسة العامة (بل وتعرض أحيانا للتجاهل والتحجيم)، تشكل جزءا من النظام الاقتصادي وإن يكن كامنا، هو الذي سمح بإبراز ما تنطوي عليه من قدرات من شأنها توليد الثروة وتحقيق المساواة. فعلاوة على ما يمثل هذا النظام من حاجة إلى إحلال عدالة تاريخية، فهو اقتصاد تحول إلى نظام استراتيجي للتخفيف من الآثار السلبية التي ربما تنشأ عن عمليات التصنيع. ومن بين هذه العناصر المؤثرة، الاستعاضة عن اليد العاملة بالآلات نتيجة زيادة الاستثمار في تكوين رأس المال، وتركيز الإنتاج بسبب ارتفاع تكاليف المدخلات والأثر البيئي. فطابع الاقتصاد الشعبي والتضامني هو الذي يساعد في حد ذاته على تحقيق تنمية صناعية تمكن من التغلب على هذه الصعوبات. فهو اقتصاد لا يتوخى الربح على حساب اليد العاملة لأن علاقات السوق لا تحكمها شروط المنافسة السارية في النظام الرأسمالي، وإنما هو اقتصاد يعتمد على إشراك الناس باعتبارهم هم الغاية، واقتصاد يسلم بحقوق الطبيعة.

٣٩ - وتتطلب هبة العوامل الكفيلة بإضفاء ملمح صناعي على هذا النظام الاقتصادي وتحويله إلى اقتصاد لتقديم الخدمات، وجود طلب كبير على رأس المال، وتوافر قدرات محددة. فالانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد للتصنيع والخدمات، إنما يقتضي اتخاذ خيار صعب فيما يتعلق برصد الموارد في سياق نمط إنتاج يؤدي وظيفة تكون فيها العمالة المتغير المحتمل استخدامه في إجراء أي تعديلات. ولا بد في هذا السياق من تعميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في هذه الاستراتيجية الانتقالية. ويمكن أن تطبق على عمليات التصنيع وتقديم الخدمات؛ عناصر الإنتاج المطبقة في النظم التضامنية، غير أن التعديل باستخدام متغير

العمالة يكون أقل أثرا في نظم الأسواق المركزية، وهو ما ويعزى إلى الزخم التضامني الخاص الذي ينشأ عن تلك النظم.

٤٠ - ويرسي وضع أدوات للسياسة العامة من قبيل خطة إحداث ثورة الاقتصاد الشعبي والتضامني مبادئ توجيهية واستراتيجيات عمل محددة فيما يتصل بإيجاد فرص عمل لائق للعناصر الفاعلة في هذا الاقتصاد. وحيثما تعلق الأمر بإيجاد فرص عمل، يسعى المشروع المدرج في تلك الخطة إلى "تهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق الاستقرار الوظيفي لفائدة العناصر الفاعلة في الاقتصاد الشعبي والتضامني؛ وصون كرامة العمال، وتجنب ازدياد هشاشة فرص عملهم؛ وتعزيز فرص حصولهم على استحقاقات الضمان الاجتماعي؛ وتعزيز مؤهلاتهم ومهاراتهم ومعارفهم ومعلوماتهم عموما من خلال مخططات لتدريبهم وزرع روح الاحتراف فيهم، تعزز وقف تفشي البطالة الهيكلية، وتساعد على تحقيق تماسك اجتماعي يتبدى في أشكال تنظيمية تضامنية كالتعاونيات، والتعاضديات والجماعات" (وزارة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٠). ووضعت برامج ومشاريع لبناء قدرات تلك العناصر، وفتح باب الوصول إلى وسائل الإنتاج من موارد مالية وما إلى ذلك.

٤١ - وقد شكل اعتراف السياسة العامة بأن الاقتصاد الشعبي والتضامني عامل من العوامل المولدة لفرص العمل علامة فارقة لا من حيث الإجراءات التي اتخذت وما أعقبها من مكاسب في الحد من معدل البطالة، وإنما كذلك في نظرة بقية الجهات الاجتماعية الفاعلة إلى الأمور (من قبيل صون كرامة العمل المتري والعمل الإنجابي غير المأجورين، وتقدير مختلف أشكال العمل المجتمعي، وما إلى ذلك).

٤٢ - وفي إطار قدرات العناصر الفاعلة في الاقتصاد الشعبي والتضامني، وضعت برامج تدريبية وتأهيلية وفقا لأولويات الإنتاج المحددة في الخطط القطاعية. وجار العمل أيضا في تنفيذ تدابير لإعمال الديمقراطية في الوصول إلى وسائل الإنتاج كالاتمانات التي تقدمها مصارف القطاع العام.

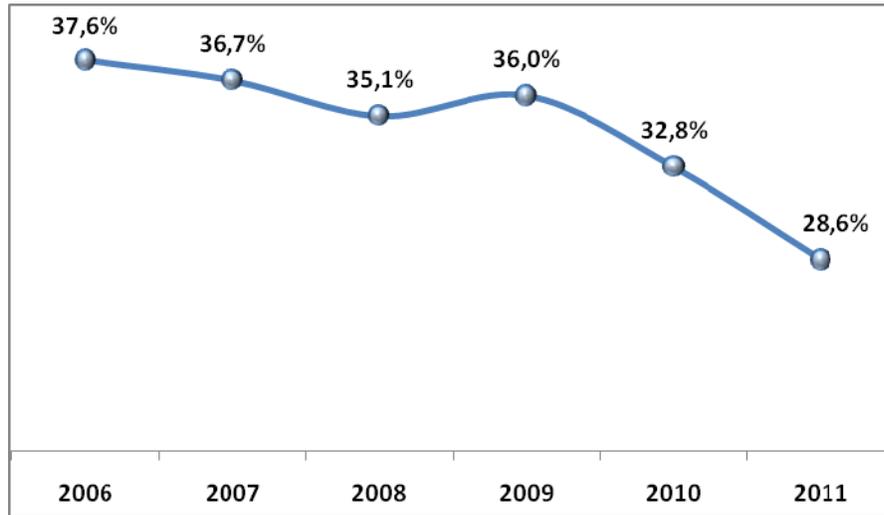
### كفالة حقوق العمال كآلية للحد من الفقر في إكوادور

٤٣ - مكن إعمال حقوق العمال من قبيل حصولهم على أجور لائقة وعادلة من تحسين الفرص المتاحة للسكان. ومن ثمة، فإن النتائج المحرزة من حيث الدخل الحقيقي والفقر نتائج إيجابية. وبالتوازي مع ذلك، سجل انخفاض كبير في معدلات الفقر ومظاهر عدم المساواة.

٤٤ - وفي الفترة الممتدة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، انخفض بتسع نقاط معدل الفقر الناجم عن انخفاض الدخل<sup>(٥)</sup>. وعلى المستوى الحضري، تبلغ نسبة الانخفاض ٨,٦ في المائة، في حين انخفض هذا المعدل في المناطق الريفية بما مجموعه ٩,٧ نقاط مئوية.

الشكل الخامس

أثر الفقر الناجم عن انخفاض الدخل على المستوى الوطني



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والتعداد (اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة)، الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة والبطالة والعمالة الناقصة.  
إعداد: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

٤٥ - وقد تحققت كل هذه المكاسب في سياق نمو اقتصادي مشهود في المنطقة. ووفقا للتقرير الذي أعدته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن الحصيلة الأولية لاقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام ٢٠١١، فإن إكوادور تمثل أحد البلدان التي حققت أحد أعلى معدل نمو حقيقي في الناتج الإجمالي المحلي داخل سياق أمريكا اللاتينية لعام ٢٠١١، حيث بلغ هذا المعدل ٨ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لإكوادور ضعف متوسط معدل النمو في المنطقة،

(٥) يشمل الفقر الناجم عن انخفاض الدخل الأشخاص الذين يقل مجموع دخلهم الفردي عن مستوى خط الفقر (خط الفقر كان ٧٣ دولارا في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

أي أن أداءها في فترة ما بعد الأزمة الدولية التي اندلعت في عام ٢٠٠٩، كان أفضل من أداء اقتصادات بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأخرى.

٤٦ - ولا بد من الإقرار هنا بأن هذا النمو قد اقتصر في السنوات الخمس الأخيرة بتراجع كبير في مظاهر عدم المساواة. فقد وصل معامل جيني للإيرادات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ إلى ٥,٥، في حين كان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في حدود ٥,٤٧٢، في المائة.

٤٧ - ومما حد من تركيز الدخل بين أياد قليلة، إعادة توزيع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي حسب التقسيم الخمسي لمستويات الدخل. فقد انخفضت حصة الإيرادات بين أغنى شريحة خمسية بنسبة ٥,٤ في المائة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١١. في حين ارتفعت حصص الشرائح الخمسية الأخرى.

٤٨ - غير أن التحدي الذي يطرحه تضيق فجوة بين الحضر والريف لا يزال قائماً، وبخاصة فيما يتعلق بتضيق فجوة الفقر في المناطق الريفية. ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كان معدل انتشار الفقر في الحضر ١٧,٤ في المائة، في حين كان ٥٠,٩ في المائة في المناطق الريفية. ويتضح الفرق من مقارنة الدخل. فمتوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في المناطق الحضرية يساوي ضعف متوسط نصيب الفرد من الدخل الإجمالي في المناطق الريفية.

## التقدم المحرز في موضوع العمل في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وعلاقتها بالخطة الوطنية الإنمائية للعيش الكريم

٤٩ - استجابة للخصوصيات والاحتياجات الوطنية، تشمل الأهداف الوطنية المبينة في الخطة الإنمائية الوطنية الأبعاد التي تنطوي عليها الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، ومن ثمة، فإنه يوجد في مختلف المجالات، بما في ذلك مجال العمل، تضافر بين الجهود العالمية والإقليمية، وبين جهود السياسة الوطنية العامة.

## العمل اللائق والاعتراف بضرورة تسخير العمل لأغراض العيش الكريم: التحديات

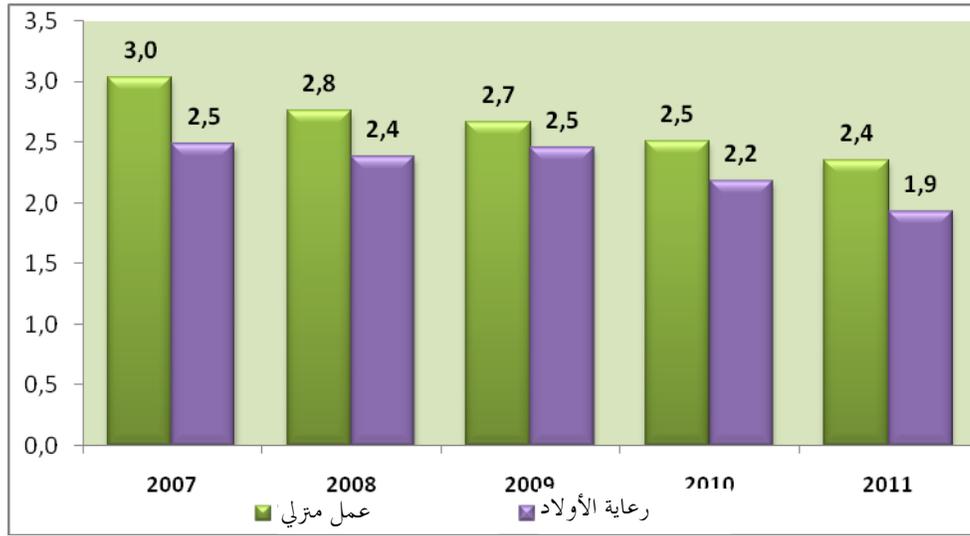
٥٠ - يشكل القضاء على انعدام الأمن الوظيفي أحد المسائل التي نصت عليها أحكام الدستور. ذلك أنه لا بد من الحد من مستويات العمالة الناقصة، حيث إن هذا الأمر يجد بدوره من انعدام المناعة الاجتماعية ويشكل أحد مقومات استمرار التماسك الاجتماعي.

ولمن حققت التدابير التنظيمية وتدابير التمييز الإيجابي التي اتخذت في السنوات الأخيرة لكفالة حقوق العمال نتائج إيجابية، فقد ظل معدل العمالة الناقصة يراوح مكانه في مناطق معينة.

٥١ - غير أنه لا تزال هناك تحديات ماثلة فيما يتعلق بتضييق الفجوة في الدخول بين الرجل والمرأة وفي تقاسمهما لعبء العمل العام.

الشكل السادس

تقاسم عبء العمل العام بين المرأة والرجل (متوسط عدد الساعات في الأسبوع)



المصدر: المعهد الوطني للإحصاء والتعداد (اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة)، الدراسة الاستقصائية الوطنية للعمالة والبطالة والعمالة الناقصة  
إعداد: الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية.

٥٢ - وجددير بالذكر في هذا الصدد أن دولة إكوادور بذلت جهودا للقيام بصورة دورية برصد استخدام الوقت والإحصاءات المقدمة بغية متابعة توزيع عبء العمل العام حسب نوع الجنس.

٥٣ - فالدستور يكفل حصول المرأة إلى فرص العمل على قدم المساواة مع الرجل وعلى أساس المساواة بينهما في الأجر، ويحظر أي تمييز ضدها في العمل. ويتمثل أحد التحديات الرئيسية الماثلة في هذا الصدد، في تضييق الفجوة بين ما هو منصوص عليه في القوانين وبين ما هو قائم بحكم الواقع. وقد أحرز تقدم ملموس في تضييق الفجوة بين أجر الرجل وأجر

المرأة، ولكن لا بد من بذل جهود أكبر. ففي عام ٢٠٠٧ كانت نسبة دخل المرأة تبلغ ٧١ في المائة من متوسط أجر الرجل. وفي عام ٢٠١١، ارتفعت هذه النسبة إلى ٧٨ في المائة.

٥٤ - ومن التدابير الهامة التي اتخذت فيما يتعلق بعبء العمل العام، وبخاصة العمل الإنجابي، النص في قانون تنظيم جهاز الخدمة العامة على تعميم الحق في إجازة الأبوة.

٥٥ - ومن التحديات الرئيسية الأخرى، انعدام الأمن الوظيفي بين أشد الفئات فقرا سواء كان ذلك على مستوى معدل البطالة أو معدل العمالة الناقصة. وهناك كذلك التحدي الذي يطرحه تحسين ظروف العمل في القطاع غير الرسمي، وذلك باستيفاء شروط كفالة الضمان الاجتماعي، والرواتب والأجور، وبيئات العمل الآمنة وغيرها من الشروط التي تكفل العمل اللائق في القطاع غير الرسمي.

٥٦ - وبناء القدرات وحده ليس كافيا لتحقيق الاندماج الاجتماعي الكامل. ولا بد من أن يكون هناك نظام لنموذج إنتاج يوفر فرص العمل اللائق. ويتمثل التحدي الرئيسي الذي يجابه إكوادور في إيجاد قائمة منتجات ذات قيمة مضافة عالية تكون قادرة على تحمل الصدمات الخارجية والحد من انعدام الأمن الوظيفي. وقد أنشئت برامج في هذا الصدد لتشجيع على إقامة مشاريع تتسم بروحها الابتكارية في إيجاد فرص العمل، من بينها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

**برنامج امبراند إكوادور:** هو برنامج لتقديم الدعم لكل زخم ينشأ عن مبادرات لتنظيم مشاريع إنتاجية واعدة بتحقيق معدل نمو مرتفع من خلال منتجات أو خدمات أو مزايا تكنولوجية ابتكارية.

**برنامج انوفادور إكوادور:** هو برنامج يقدم الدعم للمشاريع المتكاملة التي يكون لها أثر على مستوى المؤسسات أو القطاعات بهدف تهيئة الظروف المواتية لإعمال روح الابتكار لإحداث تغييرات ترفع الإنتاجية وتحسن النسيج الوطني لأغراض تشجيع المشاريع والمنتجات القادرة على المنافسة عالميا، ودعم عملية الانتقال من نمط الإنتاج الوطني الأولي إلى نمط الإنتاج الوطني الثاني.

**برنامج انفست إكوادور:** هو نظام لتعزيز وجذب ودعم الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي) يحدد ويعزز ويجذب، ويشجع الاستثمار في البلد ويوسع قاعدته لأغراض تحويل قائمة منتجاته وتنويعها.

## الاستنتاجات: العمل اللائق من أجل العيش الكريم: المكاسب والتحديات.

٥٧ - حققت العملية التي استهلتها الحكومة منذ خمسة أعوام مكاسب تتجلى بما لا يدع مجالاً للشك في الرفاه الذي أصبح عليه معظم سكان إكوادور على نحو ما يتضح مما يلي:

- تم الاحتفاظ بمعدل بطالة في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٠ في حدود ٥ في المائة من السكان النشطين اقتصادياً. وفي عام ٢٠١١، انخفض هذه المعدل إلى ٤,٢ في المائة مع الانتعاش الكبير الذي سجل ابتداء من عام ٢٠٠٩، وهي السنة التي شهدت إندلاع أزمة دولية، ووصلت فيها مستويات البطالة إلى ٦,٥ في المائة. ونتيجة لتلك الأزمة، بلغ معدل البطالة الوطني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أقصى معدلاته في الفترة المشمولة بالتقرير (٦,٥ في المائة). ويعزى هذا الارتفاع في معظمه إلى مدينتي غواياكيل وماتشالا نظراً لعلاقة اقتصادهما بالقطاع الخارجي، في حين تمكنت المدن التي حققت أعلى معدلات النمو المدفوع بقدرات ذاتية (كيتو، كوينكا، أمباتو) من تخفيض المعدل الوطني للبطالة.
- انخفض معدل العمالة الناقصة من ٥٩,٨ في المائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٥٤,٧ في المائة في عام ٢٠١١. وسجلت أكبر نسبة انخفاض فيه بين أعين ٢٠ في المائة من السكان.
- بموجب المادة ٨ من الدستور الذي دخل حيز التنفيذ في أيار/مايو ٢٠٠٨، يحظر العمل في السمسرة في توظيف العمال، والتعاقد على العمل لقاء أجر بالساعة، والوساطة وأي شكل من أشكال المساهمة في زيادة هشاشة فرص العمل. ويؤثر هذا الأمر إيجاباً على معدل العمالة الكاملة حيث إنه ارتفع من ٣٤,٩ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ إلى ٣٦,٨ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١١.
- ساهمت الإصلاحات المؤسسية في تحسين نوعية العمل، ويتضح هذا الأمر من زيادة عدد العمال المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي. وفي هذا الإطار، يمثل العمل المتري فئة العمل التي أحدثت فيها تغييرات مهمة في نوعية العمل، سواء من حيث معادلة الأجور بالحد الأدنى للأجور، أو من حيث إلحاق خدم المنازل بشبكة الضمان الاجتماعي الإلزامي.

٥٨ - غير أنه لا تزال هناك بعض المسائل العالقة تتصل بالعملية التي تشكل بطبيعة الحال تحدياً لا بد للحكومة الإكوادورية من تذليله:

- الحد من انعدام الأمن الوظيفي بين الفقراء.

- توسيع تغطية الضمان الاجتماعي للعاطلين عن العمل وللعمالة الناقصة.
- تطبيق سياسات متميزة لتحسين معايير وشروط التوظيف بين مختلف الفئات المهنية والمناطق الجغرافية، مع مراعاة الخصائص الفردية والخصوصيات الإقليمية.

## المراجع

- الجمعية التأسيسية (٢٠٠٨)، دستور جمهورية إكوادور، مدينة ألفارو، إكوادور.
- وزارة تنسيق التنمية الاجتماعية (٢٠١٠). الخطة الاجتماعية ٢٠٠٩-٢٠١١.
- وزارة تنسيق شؤون الإنتاج والعمالة والمنافسة (٢٠١٠) خطة تحويل الإنتاج، إكوادور.
- وزارة الاقتصاد والإدماج الاجتماعي (٢٠١٠)، "خطة إحداث ثورة الاقتصاد الشعبي التضامني".
- وزارة العدل وحقوق الإنسان وشؤون العبادة، "سيديريتشو"، نظام المعلومات المتعلقة بتنفيذ حقوق الإنسان". إكوادور.
- الأمانة الوطنية للتخطيط والتنمية - (٢٠٠٩). الخطة الوطنية للعيش الكريم ٢٠٠٩-٢٠١٣. إكوادور.

اتفاقيات العمل التي صدقت عليها إكوادور<sup>(أ)</sup>

- اتفاقية البطالة (١٩١٩): بدأ نفاذها منذ ١٤ تموز/يوليه ١٩٢١؛ وصدق عليها في ٥ شباط/فبراير ١٩٦٢
- اتفاقية حق التجمع (الزراعة، ١٩٢١): بدأ نفاذها منذ ١١ أيار/مايو ١٩٢٣؛ وصدق عليها في ١٠ آذار/مارس ١٩٦٩
- اتفاقية التأمين الصحي (الصناعة، ١٩٢٧): بدأ نفاذها منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٢٨؛ وصدق عليها في ٥ شباط/فبراير ١٩٦٢ (الزراعة، ١٩٢٧): بدأ نفاذها منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٢٨، ولم يصدق عليها بعد
- اتفاقية تحديد الحد الأدنى للأجور (١٩٢٨): بدأ نفاذها منذ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٣٠؛ وصدق عليها في ٦ تموز/يونيه ١٩٥٤
- اتفاقية العمل الجبري (١٩٣٠): بدأ نفاذها منذ ١ أيار/مايو ١٩٣٢؛ وصدق عليها في ٦ تموز/يوليه ١٩٥٤
- اتفاقية العمل تحت سطح الأرض (المرأة، ١٩٣٥): بدأ نفاذها منذ ٣٠ أيار/مايو ١٩٣٧؛ وصدق عليها في ٦ تموز/يوليه ١٩٥٤
- اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (الصناعة، ١٩٤٦): بدأ نفاذها منذ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠، وصدق عليها ١٨ تموز/يوليه ١٩٧٥
- اتفاقية الفحص الطبي للأحداث (العمال غير الصناعيين، ١٩٤٦): بدأ نفاذها في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٠؛ وصدق عليها في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥
- اتفاقية التفتيش على العمل (١٩٤٧): بدأ نفاذها منذ ٧ نيسان/أبريل ١٩٥٠، وصدق عليها في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥
- اتفاقية عقود العمل (العمال من أبناء الشعوب الأصلية، ١٩٤٧): بدأ نفاذها منذ ١٣ شباط/فبراير ١٩٥٣؛ وصدق عليها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩

(أ) المصدر: منظمة العمل الدولية. استمد من الموقع الشبكي - <http://webfusion.ilo.org/public/db/standards/normes/appl/appl-> [byCtry.cfm?lang=es&CTYCHOICE=0190](http://webfusion.ilo.org/public/db/standards/normes/appl/appl-byCtry.cfm?lang=es&CTYCHOICE=0190) (Enero de 2011)

- الاتفاقية المتعلقة بالحرية النقابية وحماية حق التنظيم (١٩٤٨): بدأ نفاذها منذ ٤ تموز/يوليه ١٩٥٠؛ وصدق عليها في ٢٩ أيار/مايو ١٩٦٧
- اتفاقية خدمات التوظيف (١٩٤٨): بدأ نفاذها منذ ١٠ آب/أغسطس ١٩٥٠؛ وصدق عليها في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٥
- اتفاقية حماية الأجور (١٩٤٩): بدأ نفاذها منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢؛ وصدق عليها في ٦ تموز/يوليه ١٩٥٤
- اتفاقية العمال المهاجرين (١٩٤٩): بدأ نفاذها منذ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٢؛ وصدق عليها في ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٨
- اتفاقية حرية تكوين الجمعيات والمفاوضات الجماعية (١٩٤٩): بدأ نفاذها منذ ١٨ تموز/يوليه ١٩٥١؛ وصدق عليها في ٢٨ أيار/مايو ١٩٥٩
- اتفاقية المساواة في الأجور (١٩٥١): بدأ نفاذها منذ ٢٣ أيار/مايو ١٩٥٣، وصدق عليها في ١١ آذار/مارس ١٩٥٧
- اتفاقية الإجازة المدفوعة الأجر (١٩٣٦): بدأ نفاذها منذ ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٣٩، ولم يصدق عليها بعد، والصيغة المنقحة من هذه الاتفاقية في عام ١٩٧٠: بدأ نفاذها منذ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٣، ولم يصدق عليها بعد (الزراعة، ١٩٥٢): بدأ نفاذها منذ ٢٤ تموز/يونيه ١٩٥٤؛ وصدق عليها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩؛ ونقحتها الاتفاقية رقم ١٣٢ ولكن لم يصدق عليها بعد
- اتفاقية حماية الأمومة (نقحت في عام ١٩٥٢): بدأ نفاذها منذ ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥؛ وصدق عليها في ٥ شباط/فبراير ١٩٦٢؛ ونقحتها في عام ٢٠٠٠ الاتفاقية رقم ١٨٣، ولكن لم يصدق عليها بعد
- اتفاقية إلغاء الأحكام الجزائية (العمال من أبناء الشعوب الأصلية، ١٩٥٥): بدأ نفاذها منذ ٧ حزيران/يونيه ١٩٥٨؛ وصدق عليها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩
- اتفاقية إلغاء العمل الجبري (١٩٥٧): بدأ نفاذها منذ ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩؛ وصدق عليها في ٥ شباط/فبراير ١٩٦٢

- اتفاقية الراحة الأسبوعية (الصناعة، ١٩٢١): بدأ نفاذها منذ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٢٣، ولم يصدق عليها بعد، (التجارة والمكاتب، ١٩٥٧): بدأ نفاذها منذ ٤ آذار/مارس ١٩٥٩؛ وصدق عليها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩
- اتفاقية المزارع (١٩٥٨)؛ بدأ نفاذها منذ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، وصدق عليها في ٣ تشرين الأول ١٩٦٩
- الاتفاقية المتعلقة بالتمييز (١٩٥٨): بدأ نفاذها منذ ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٠، وصدق عليها في ١٠ تموز/يوليه ١٩٦٢
- الاتفاقية المتعلقة بالحماية من الإشعاع (١٩٦٠): بدأ نفاذها منذ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٦٢؛ وصدق عليها في ٩ آذار/مارس ١٩٧٠
- اتفاقية السياسة الاجتماعية (الأهداف والمعايير الأساسية) (١٩٦٢): بدأ نفاذها منذ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٦٤؛ وصدق عليها في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩
- المساواة في المعاملة (الضمان الاجتماعي) (١٩٦٢): بدأ نفاذها منذ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٦٤؛ وصدق عليها في ٩ آذار/مارس ١٩٧٠
- اتفاقية استحقاقات حوادث العمل والأمراض المهنية (١٩٦٤): بدأ نفاذها منذ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٦٧؛ وصدق عليها في ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٨
- اتفاقية سياسة العمالة (١٩٦٤): بدأ نفاذها منذ ١٥ تموز/يوليه ١٩٦٦؛ وصدق عليها في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢
- اتفاقية الحد الأدنى للسن (العمل تحت سطح الأرض) (١٩٦٥): بدأ نفاذها منذ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧؛ وصدق عليها في ١٠ آذار/مارس ١٩٦٩
- الفحص الطبي للأحداث (العمل تحت سطح الأرض) (١٩٦٥): بدأ نفاذها منذ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، وصدق عليها في ١٠ آذار/مارس ١٩٦٩
- اتفاقية تحديد الحد الأدنى للأجور (١٩٧٠): بدأ نفاذها منذ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٧٢؛ وصدق عليها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠
- اتفاقية الحد الأدنى للسن (١٩٧٣): بدأ نفاذها منذ ١٩ حزيران/يونيه ١٩٧٦؛ وصدق عليها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠
- اتفاقية الأخطار المهنية الناتجة عن المواد والعوامل المسببة للسرطان، (١٩٧٤): بدأ نفاذها منذ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦؛ وصدق عليها في ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٥

- اتفاقية منظمات العمال الريفيين (١٩٧٥): بدأ نفاذها منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧، وصدق عليها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧
- اتفاقية تنمية الموارد البشرية (١٩٧٥): بدأ نفاذها منذ ١٩ تموز/يوليه ١٩٧٧؛ وصدق عليها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٧
- اتفاقية المشاورات الثلاثية (معايير العمل الدولية) (١٩٧٦): بدأ نفاذها منذ ١٦ أيار/مايو ١٩٧٨؛ وصدق عليها في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩
- اتفاقية بيئة العمل (١٩٧٧): بدأ نفاذها منذ ١١ تموز/يوليه ١٩٧٩؛ وصدق عليها في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٨
- اتفاقية موظفي التمريض (١٩٧٧): بدأ نفاذها منذ ١١ تموز/يوليه ١٩٧٩؛ وصدق عليها في ١١ تموز/يوليه ١٩٧٨
- اتفاقية السلامة والصحة المهنية (أعمال الرصيف) (١٩٧٩): بدأ نفاذها منذ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١؛ وصدق عليها في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨
- اتفاقية ساعات العمل وفترات الراحة (النقل البري) (١٩٧٩): بدأ نفاذها منذ ١٠ شباط/فبراير ١٩٨٣؛ وصدق عليها في ٢٠ أيار/مايو ١٩٨٨
- اتفاقية التأهيل المهني والعمالة (١٩٨٣): بدأ نفاذها منذ ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٥؛ وصدق عليها في ٢٠ أيار/يونيه ١٩٨٨
- اتفاقية الأسبستوس (١٩٨٦): بدأ نفاذها منذ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٩؛ وصدق عليها في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٠
- اتفاقية الشعوب الأصلية والقبلية (١٩٨٩): بدأ نفاذها منذ ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١؛ وصدق عليها في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨
- اتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال والعمل الفوري للقضاء عليها (١٩٩٩): بدأ نفاذها منذ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وصدق عليها في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠